

الرقم / ٣٠/٥ صادر
التاريخ / ٢٠٢٠/١١/٠٧
المرتمعات /
١٣٣٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمعية ابن باز
للتنمية الأسرية
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ترخيص (٩٢٩)



محضر الاجتماع الرابع للجنة التنفيذية

لدورته الثانية لعام ٢٠١٩م

الاربعاء ٢٨/٤/١٤٤١هـ الموافق ٢٥/١٢/٢٠١٩م

عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعها الثالث من دورتها الثانية لعام ٢٠١٩م في يوم الاربعاء ٢٨/٤/١٤٤٠هـ الموافق ٢٥/١٢/٢٠١٩م، في قاعة الاجتماعات بمقر الجمعية الساعة العاشرة صباحاً، وبحضور أعضاء اللجنة:

١. الأستاذ/ حمد بن محمد بن سعيدان
٢. معالي الدكتور الشيخ/ علي بن مرشد المرشد
٣. الأستاذ/ سليمان بن محمد القناص
٤. الدكتور/ عبد الله بن عبد الرحمن الشثري
٥. الأستاذ/ عبد العزيز بن محمد بن الشيخ
٦. الدكتور/ علي بن عبد الرحمن الرومي، الأمين العام للجمعية وأمين اللجنة

وبعد افتتاح الجلسة باشرت اللجنة النظر في الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال على النحو التالي:

أولاً: استعراض محضر الاجتماع الثالث من الدورة الثانية من عام ٢٠١٩م المنعقد في ٣٠/١٠/١٤٤٠هـ الموافق ٣/٧/٢٠١٩م والإجراءات المتخذة حيال ما جاء به من قرارات وتوصيات، وقد أطلعت اللجنة على الإجراءات التي قامت بها أمانة الجمعية بخصوص ما تم اعتماده في المحضر آنف الذكر، ورؤي مناسبة ما تم اتخاذه حيال ما جاء في ذلك المحضر.



الرياض - طريق التخصصي - حي المحمدية
ص ب 220404 الرمز البريدي 11311

www.alzawaj.sa

info@alzawaj.sa

@alzawajorg

هاتف : +966 11 22 9 3333
فاكس : +966 11 22 9 8888

SA 648 0000 289 608 010 000 166 الصدقة

SA 828 0000 289 608 010 000 133 الزكاة

SA 618 0000 289 608 010 000 026 الوقف



ثانياً: تم الاطلاع على ما تم انجازه بخصوص معالجة زيادة عدد الموظفين وارتفاع التكاليف الإدارية في الجمعية،

فبناء على دراسة شركة رؤية للاستدامة التي قامت على تنظيم الوضع الإداري والمالي للجمعية، حيث أوصت الدراسة بضرورة تخفيض عدد الموظفين وتخفيض المصاريف الإدارية. وبناء على ذلك أقرت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث من الدورة الثانية من عام ٢٠١٩م المنعقد في ٢٠/١٠/١٤٤٠هـ في الفقرة الثالثة ما نصه: "أن يقوم أمين عام الجمعية بإجراء إعادة هيكلة موظفي الجمعية من خلال تقليص عدد الموظفين والاكتفاء بالعدد الذين يستدعي العمل بقاؤهم ممن يحملون مؤهلات علمية وخبرات عملية تجعل الجمعية تستفيد منهم، وأن يشرع في تنفيذ ذلك اعتباراً من هذا الشهر"، وتفيداً لذلك قامت الأمانة العامة للجمعية بالاستغناء عن (١٤) موظفاً وبشكل تصالحي مع المحافظة على استحقاقاتهم المالية التي يكفلها نظام العمل والعمال، وتحديد الماد (٧٧). وقد قدمت الأمانة العامة تقريراً بأسماء الموظفين الذين تم الاستغناء عنهم ومجمل التكاليف الشهرية التي كانت تصرفها الجمعية عليهم ومقارنتها بالتكاليف الحالية للموظفين الحاليين. واتضح أن التكاليف الإدارية التي كانت خلال السنوات الماضية تشكل ما يتجاوز ٥٠٪ من إيرادات الجمعية، وقد إنخفضت إلى أقل من ٢٠٪.

واللجنة التنفيذية تشيد بما حققته الأمانة العامة للجمعية، وترى أن تعد الأمانة تقريراً تفصيلياً عن ما تم إنجازه بهذا الصدد ضمن تقرير الجمعية لعام ٢٠١٩م وأن يتم عرضه على سمو رئيس مجلس الإدارة في زيارة تقوم بها اللجنة ويتم التنسيق لها خلال الشهر الأول من عام ٢٠٢٠م.





ثالثاً: اعتماد اللوائح والأدلة التي أعدتها شركة رؤية للاستدامة المتعاقد معها لتنظيم الوضع المالي والإداري في الجمعية.

فبناءً على العقد المبرم مع شركة رؤية للاستدامة المعتمد في اجتماع اللجنة التنفيذية الثاني من الدورة الثانية بتاريخ ١٤٤٠/٨/٤هـ، حيث تمت الموافقة على عرض الشركة من قبل اللجنة بعد أن تمت المقارنة بين ثلاثة عروض من ثلاث جهات متخصصة ومرخص لها في مجال التنظيم الإداري والمالي. وقد تضمن العقد أن تقوم الشركة بدراسة واقع الجمعية وتشخيص إحتياجاتها، وأن تلتزم بإعداد اللوائح والأدلة، وقد قامت الشركة بإعداد تقرير تقييم الواقع وتشخيص الإحتياج، وبعد إقراره قامت بإعداد اللوائح والأدلة التالية: الدليل التنظيمي للجمعية، ودليل سياسات وإجراءات الموارد البشرية، واللائحة المالية، ودليل الصلاحيات، ولائحة سلم الرواتب والأجور.

وقد رأت اللجنة أنه بناءً على كون الشركة متخصصة في هذا المجال ومرخص لها واعتمدت وفق الإجراءات النظامية، وطالما أن أمانة الجمعية أوصت في خطابها المرفق في جدول الأعمال باعتماد اللوائح والأدلة التي أعدتها الشركة لمدة سنة كمرحلة تجريبية، على أن يتم في نهايتها مناقشة ما يطرأ من ملحوظات نتيجة تطبيقها، وعلى أن يطلب من معهد الإدارة العامة التبرع بمراجعتها وتقييمها في نهاية عام ٢٠٢٠م.

رابعاً: إقرار الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٠م.

حيث يتضح من الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٠م أن الإيرادات العامة للجمعية لعام ٢٠٢٠م قدرت بـ ١٥,٩٥٣,٧٠٠ ريالاً، بزيادة تقدر بـ ٢٧٪ عن إيرادات عام ٢٠١٩م التي بلغت ١٢,٤٧٦,٢٢٤ ريالاً. وفي المقابل تقدر المصروفات الإجمالية

- ٣ -





لعام ٢٠٢٠م بحوالي ١٢,٤٦٣,٧٥٤ ريالاً، وهو قريب من المصروفات الإجمالية لعام ٢٠١٩م التي بلغت ١١,١٠٩,٥١٢ ريالاً، وعليه يتوقع أن يكون الفائض لعام ٢٠٢٠م حوالي ٣,٤٨٩,٩٤٦ ريالاً بزيادة تزيد على ضعف الفائض في عام ٢٠١٩م والذي بلغ ١,٣٦٦,٧١١ ريالاً.

وبالنظر إلى تفصيل الإيرادات لعام ٢٠٢٠م تقدر إيرادات الزكاة بـ ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريالاً، بينما تقدر إيرادات الوقف بـ ٢,٣٠٠,٠٠٠ ريالاً، وإيرادات الصدقة العامة تقدر بـ ٣,٤٥٣,٠٥٠ ريالاً، وتبرعات الصدقة المقيدة ببرامج محددة قدرتها بـ ٤,٢٠٠,٦٥٠ ريالاً.

وبالمقابل فإن معظم المصروفات لعام ٢٠٢٠م من نصيب الخدمات التي تقدمها الجمعية التي تقدر بـ ١٠,٢٠٠,٦٥٠ ريالاً، بينما المصروفات التشغيلية والإدارية التي تقدر بـ ٢,٦٠٩,٢٠٤ ريالاً، والباقي من المصروفات الذي يقدر بـ ٥٣٠,٥٩٠ ريالاً تبرع عيني بالبنية التحتية للتقنية في الجمعية ويسجل محاسبياً كأصول ثابتة مشتراة. ومعظم مصروفات الخدمات لصالح إعانة الزواج التي تقدر بـ ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريالاً، والباقي على بقية البرامج.

ويتضح مما سبق أن موارد الزكاة سوف تصرف على مساعدة الشباب المحتاجين لإعانتهم على الزواج، وهو المصرف الشرعي لها في الجمعية، كما يتضح أن المصروفات التشغيلية في الحدود المقبولة وفق معايير الحوكمة المحددة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، كما أن البرامج الأخرى يتم تغطية تكاليفها بدعم مباشر لها مقدم من الداعمين.

عليه رأت اللجنة التوصية بإقرار الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٠م، سائلين الله التوفيق والسداد.





خامساً: ما يستجد من أعمال:

١. فيما يتعلق بشؤون الداعمين للجمعية، رأت اللجنة التوصية بأن يقدم خطاب شكر من سمو رئيس مجلس الإدارة لكل داعم يدعمها بمبلغ خمسين ألف ريال فما فوق، وما دون ذلك يكون خطاب شكر موجه من قبل الأمين العام. كما رأت اللجنة التوصية بأن يتم الإعلان في وسائل الإعلام عن شكر الداعمين بعد الحصول على موافقتهم.

٢. وفيما يتعلق بتدريب الموظفين، أفاد الأمين العام بأنه تم البدء في تفعيل ذلك حيث شارك عدد من الموظفين في بعض الدورات التي نظمتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وفيما يخص ما اعتمد في محضر سابق للجنة حول مخاطبة معهد الإدارة لتنظيم برنامج تدريبي لموظفي الجمعية، فقد أفاد الأمين العام بأن الوقت مناسب لمخاطبة المعهد خلافاً للمرحلة السابقة التي كانت تتطلب إعادة هيكلة والاستغناء عن بعض الموظفين، وعليه رأت اللجنة ضرورة المسارعة بتنفيذ ما اعتمد سابقاً بهذا الخصوص.

٣. فيما يتعلق بشراء مبنى استثماري لصالح الجمعية، فقد أفاد الأعضاء المكلفون في اجتماع سابق بأن العروض للعقارات التي قدمت لم تتضمن ما يمكن أن يكون فرصة للجمعية، وقد تم الحصول على بعض العروض مؤخراً قد تكون مناسبة، ورأت اللجنة تفويض نائب الرئيس والأمين العام بدراسة تلك العروض وترشيح أنسبها استثماراً والعرض عنه على أعضاء اللجنة التنفيذية.

٤. وفيما يتعلق بالجمعية العمومية للجمعية، رأت اللجنة أن تعمل الأمانة العامة على زيادة عدد أعضائها البالغ حالياً ٢٢ عضواً، مع العمل على تفعيل

الاشتراكات السنوية.



٥. وفيما يتعلق بالوظائف التي تدعمها الوزارة والمخصصة للجمعية فقد اقترح الأمين العام إستكمال الإجراءات اللازمة لتعيين مدير تنفيذي ومحاسب وأخصائي إجتماعي لتتمكن الأمانة العامة من تقديمها للوزارة للحصول على موافقتها لدعم هذه الوظائف لصالح الجمعية، وقد رأت اللجنة أن تقوم الأمانة العامة بتقديم الأسماء المرشحة لهذه الوظائف للنظر في إمكانية اعتمادها.

وقد اختتمت هذه الجلسة في حوالي الساعة الثانية عشر ظهراً.

أعضاء اللجنة التنفيذية

١. د / علي بن عبد الرحمن الرومي (أمين اللجنة)

٢. أ / عبد العزيز بن محمد بن الشيخ

٣. د / عبد الله بن عبد الرحمن الشثري

٤. أ / سليمان بن محمد القناص

٥. د / علي بن مرشد المرشد

٦. أ / حمد بن محمد بن سعيدان (نائب الرئيس)

اعتماد صاحب السمو الملكي الأمير

فيصل بن بندر بن عبد العزيز

أمير منطقة الرياض ورئيس مجلس إدارة الجمعية